
المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والعشرين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الغالي بنهيمه (المغرب)

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٢٧ لمؤتمر

نزع السلاح .

أود أولاً ، باسم المؤتمر ، أن أرحب أحر الترحيب بسيادة وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ، السيد يارومير يوهانس ، الذي سيكون أول المتحدثين اليوم . فسيادة الوزير شخصية سياسية مرموقة ، يتميز بخبرته الدبلوماسية الواسعة . وقد دخل السلك الدبلوماسي في الخمسينات ومثل بلده كسفير في كندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية . وبعد أن تبوأ مناصب عالية في الوزارة ، عيّن نائباً أول لوزير الخارجية . وإنني على ثقة من أن أعضاء المؤتمر سيستمعون إلى بيان فخامة الرئيس بعناية بالغة .

ويواصل المؤتمر اليوم النظر في تقارير الهيئات الفرعية المختصة ، وكذلك النظر في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتماده . ومع ذلك ، طبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي ممثل يود أن يطرح أية مسألة تتعلق بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك . وكما أعلنت في جلستنا العامة الأخيرة ، فإنني أنوي أن أعرض على المؤتمر تقرير اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية ، الوارد في الوثيقة CD/946 ، والتوصية الواردة في الفقرة ١٢ من تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص المتعلقة بموعد انعقاد دورته القادمة ، ليتخذ المؤتمر قراراً بشأنها اليوم .

ولديّ على قائمة المتحدثين لليوم ممثلو تشيكوسلوفاكيا ومصر وبيرو . وأعطي الكلمة الآن لسيادة وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ، السيد يارومير يوهانس .

السيد يوهانس (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية): إنه لمن دواعي

سروري أن أغتنم الفرصة المتاحة لي للتحديث أمام هذه الهيئة الرئيسية للمجتمع الدولي المكلفة بإجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح . وأتمنى لكم ، السيد الرئيس ، كل النجاح في ما تظلمون به من عمل في هذا المنصب المسؤول . وأود في الوقت ذاته أن أشيد بالعمل الجدير بالثناء الذي أنجزه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، السفير كوماتينا ، وأمانة المؤتمر .

فتشيكوسلوفاكيا تعتبر مؤتمر جنيف عنصراً هاماً في الجهود التي تبذل من أجل إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح البالغ الأهمية ، وآلية فريدة من نوعها أمكن بفضلها عقد اتفاقات أسهمت في تخفيض الأسلحة . ونحن متفقون جميعاً بالتأكيد على أن الوقت قد حان لكي يؤكد المؤتمر فعاليته مرة أخرى . غير أن ذلك يقتضي تحقيق نتائج ملموسة ، خاصة في ميدان نزع السلاح الكيميائي والنووي حيث ينبغي لهذا المحفل أن يعلن على الملأ رأيه الهام .

إن العمل الذي يضطلع به مؤتمر جنيف يرتبط ارتباطا كبيرا بالعملية الجارية لتطبيع الحالة الدولية . فهو وثيق الصلة بالتغييرات الايجابية التي تجري خاصة فسي العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، وعموما بين الشرق والغرب ، وكذلك بالانشطة التي تنجزها البلدان غير المنحازة في سبيل إقرار السلم . هذا كله مصدر زخم لمفاوضات نزع السلاح لأنه يسهم في تعزيز الاتجاهات المشجعة في التطور العالمي . وقد تضاغت الثقة والاستقرار ، وأحرز تقدم في الجهود التي بذلت لتسوية عدد من المنازعات الاقليمية . وكبرت ملطة الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الاقتناع بإمكانية حل المشاكل الدولية بآدوات التعاون المتعددة الاطراف . وبدأت تظهر نهج جديدة لنزع السلاح ، بالرغم من أنها لم تات بسهولة .

فالانتقال من حالة المواجهة إلى الحوار وتخفيف حدة التوترات قد أتاحا بالفعل بدء عملية نزع السلاح الحقيقي الذي يعتبر مفتاحا لعالم آمن . وتتابع بنجاح عملية إزالة فئتين من فئات الأسلحة النووية ، ألا وهما القذائف المتوسطة والقذائف الأقصر مدى . وتتواصل أيضا المحادثات السوفياتية - الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية النووية بنسبة ٥٠ في المائة . وتفضي أنشطة هامة ، مثل المبادرة التي اتخذها الستة في نيودلهي ، إلى إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح . وقد عقد مؤتمر باريس بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . وبدأت المفاوضات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة وهي تتواصل حاليا بنجاح في فيينا . ومع ذلك ، يلزم اتخاذ خطوات جديدة وحاسمة على طريق نزع السلاح ، لا على الصعيد الثنائي فحسب بل وكذلك على الصعيد المتعدد الاطراف حيث لا بد لمؤتمر جنيف أن يقوم بدور يتعذر الاستعاضة عنه .

ويمعب فصل تطور الاحداث العالمية عن التطورات الجارية حاليا في البلدان الاشتراكية ، وخاصة في الاتحاد السوفياتي ، ولا عن سياسة البيرومسترويك والاصلاحات السياسية والاقتصادية وتطور الاشتراكية . فنحن في تشيكوسلوفاكيا نتحرك كذلك في هذا الاتجاه ونقوم بإعادة تشكيل جذرية لجميع أوجه الحياة في مجتمعنا . والقوى الدافعة المتمخضة عن هذه السياسة في البلدان الاشتراكية تظهر كذلك بوضوح في الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي والانساني على العلاقات الدولية وتجريدها من الطابع العسكري .

والمفاوضات التي تجري في جنيف لن تتمكن من المضي قدما ما لم تتمزز الثقة المتبادلة ويراعى المبدأ الذي مفاده أن الحفاظ على أمن أية دولة في العصر النووي لن يتأتى إلا بتحقيق أمن جميع الدول وأن حل المشاكل المعقدة التي يشهدها وقتنا الحاضر لن يتأتى إلا ببذل جهود مشتركة . فلا بد للفكر السياسي الجديد أن يتجلى

باستمرار في جميع هذه الجوانب . وقد أصبح للمصالح والقيم الانسانية والعالمية أهمية لا تعلق عليها أهمية ، وإن تحقيقها يقضي بضرورة التصدي للمشاكل القائمة في العلاقات بين الدول بالوسائل السلمية دون غيرها مع مراعاة صرامة لحق كل دولة في اختيار طريق تنميتها بحرية .

ولا يجوز لنا أن نتفاض عن حقيقة مفادها أن الظواهر السلبية ما زالت قائمة في العالم المعاصر . فعبء الماضي لا يزال قائماً بسبب التراكم المتواصل للأسلحة وبسبب العودة إلى سياسات القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ولا تزال الاتجاهات نحو المواجهة قائمة في بعض المناطق . ولا تزال البلدان النامية تئن تحت وطأة الديون الخارجية . وتشتد أكثر من ذي قبل حدة التهديد الأيكولوجي . فحل هذه المشاكل بروح الفكر الجديد لهو في صالح المجتمع الدولي بأسره . فلا بد من بذل كل ما في الامكان كيما تصبح الاتجاهات الايجابية المشاهدة في العالم لا رجعة فيها .

إن الجهود التي تبذلها تشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول الاعضاء في معاهدة وارسو إنما توجه في سبيل تحقيق هذا الهدف . فلدى انعقاد اجتماع الهيئة العليا لهذه المنظمة ، وهي اللجنة السياسية الاستشارية ، في بوخارست في الشهر الماضي ، اتخذنا موقفاً حول المسائل الموضوعية المتعلقة بنزع السلاح وبناء الأمن في أوروبا وفي العالم أجمع . وشددنا على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة في الميدانين النووي والكيميائي على السواء وكذلك في ميدان الأسلحة التقليدية . والقرارات التي اعتمدها في هذا الاجتماع هي قرارات واقعية وبناءة إذ أنها تفتح آفاقاً جديدة للتوصل إلى حلول تقبلها جميع الأطراف من كافة جوانبها .

ففي إعلان بوخارست ، شدونا على أنه لن يتسنى إزالة خطر الحرب إلا ببذل جهود مشتركة ، مع القيام بشتى الوسائل بتعزيز العوامل السياسية لا العسكرية التي ينطوي عليها الأمن والاستقرار . وفي هذا الصدد ، قررنا أيضاً زيادة تعزيز الطابع السياسي لمعاهدة وارسو . ذلك أننا مقتنعون بأن تحول أكبر تجمعين عسكريين - سياسيين إلى حلفين سياسيين - عسكريين من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في بناء الثقة والاستقرار والأمن .

إن تشيكوسلوفاكيا تؤيد مع حلفائها مواصلة الحوار بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة . ومن الأمور المشجعة أن جولة المفاوضات الأخيرة قد دارت ، بتقدير كلا الطرفين وعلى نحو ما تبين ذلك في هذا المحفل منذ بضعة أيام مضت ، في جو بناء وجاد . وفي رأينا أن إبرام اتفاق بشأن هذا الموضوع في ظل الامتثال للمسامر

لاحكام معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية كما تم التوقيع عليها في ١٩٧٢ ، سيكون له وقع ايجابي لا على المحادثات الاخرى التي ستتناول قضايا نزع السلاح العاجلة فحسب ، بل وكذلك على المناخ الدولي بأكمله . إذ أنه سيكون متابعة للمعاهدة التاريخية حقاً للقوات النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى السوفياتية - الامريكية ، التي ساهمت تشيكوسلوفاكيا في تنفيذها .

أما فيما يتعلق بالاسلحة النووية التعبوية ، فنرى لزوم إجراء محادثات منفصلة بشأنها في أقرب وقت ممكن . فقم الاتحاد السوفياتي كما عبر عنه السيد ميخائيل غورباتشوف في استراسبورغ بإجراء تخفيضات من طرف واحد في شبكة الاسلحة هذه حال بدء هذه المحادثات إنما يستحق رداً بناء من الطرف الآخر .

وترى تشيكوسلوفاكيا ، وهي البلد الواقع على الخط الفاصل بين أكبر حلفين عسكريين - سياسيين ، أن إحدى الاولويات الكبرى تكمن في تخفيض مستوى المجابهة العسكرية وتعزيز الثقة والأمن في أوروبا . ولذا ، فإننا نعلق أهمية بالغة على المحادثات التي تجري في فيينا . إن المناخ الجاد السائد في محفلي التفاوض في فيينا مناخ موات للتقدم . وفي أيار/مايو ، قدمنا ، وحلفاؤنا ، اقتراحات هامة قابلتها التدابير التي اتخذتها دول حلف شمال الاطلسي في اجتماع القمة الذي عقدته في بروكسل . ونعتقد أنه إذا توفرت الارادة السياسية اللازمة ، فسيكون من الممكن التفاهم منذ عام ١٩٩٠ في اطار مفاوضات الـ "٣٣" . بيد أنه على الرغم من الاختلاف المبدئي حول العديد من المسائل الهامة ، لا يزال يتعين القيام بالشئ الكثير . ويجب عدم السماح لاية مشكلة من المشاكل العالقة بأن تعوق المفاوضات ، لا بل أن تعطلها .

وعلاوة على ذلك ، يجدر بنا أن نعتد قبل الاجتماع القادم لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في هلسنكي عام ١٩٩٢ ، تدابير جديدة نوعياً لتعزيز الثقة والأمن . وأن تطور مفاوضات الـ "٣٥" تعزز اقتناعنا بأنه سيكون من الممكن ، بفضل الاستفادة من تجربة امتهولم ، بلوغ الهدف الذي حددناه معا . غير أنه يجدر تدليل العقبة الرئيسية في هذا الشأن ، أي ادراج جميع القوات المسلحة في التدابير القادمة . فاستثناء فئات من القوات أو الاسلحة يمكن أن يؤدي إلى اختلالات جديدة قد تزداد خطورة في سياق عملية نزع السلاح التقليدي الاجمالية .

لقد كنا ولا نزال على اقتناع بأن البلدان المتوسطة الحجم والبلدان الصغيرة يمكن أن تساهم كذلك مساهمة جوهرية في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وللمساعدة على نحو ملموس في مواصلة هذا الهدف ، اقترحنا ، من ناحيتنا ، انشاء منطقة ثقة وتعاون

وحسن جوار على خط التماس بين دول معاهدة وارسو ودول حلف الاطلسي ، كما أعلن ذلك في شباط/فبراير ١٩٨٨ الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، ميلوس ياكس . ويتضح اليوم أكثر فأكثر أن اتخاذ تدابير ملموسة في الميدان العسكري من جانب دول خط التماس يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في تعزيز الثقة والشفافية وامكانية التنبؤ فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية . واننا ننوي أن نواصل مع الدول المهتمة بالأمر مشاورات حول اقتراحنا وأن نقترح عليها تدابير ملموسة ترمي إلى دفع عجلة تقدم عملية تعزيز الامن والثقة في أوروبا .

وأود أيضا أن أذكر في هذه المناسبة بأن تشيكوسلوفاكيا ، شأنها شأن حلفائها في معاهدة وارسو ، قد اتخذت تدابير من جانب واحد لنزع السلاح . فنقوم بتخفيض ملاك الوحدات القتالية بمقدار ١٢ ٠٠٠ رجل ونسحب ٨٥٠ دبابة و١٦٥ ناقلة قوات مدرعة و٥ طائرة قتالية ، ونزيلها تدريجيا . وإننا ننقل ٢٠ ٠٠٠ رجل إلى منظمات بناء الجيش التي تعتبر مهامها ذات طابع مدني صرف . ونخفض عدد التمارين العسكرية . وفي الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ . سنخفض النفقات المخصصة للدفاع بنسبة ١٥ في المائة . إن التدابير المشار إليها أعلاه تمثل مساهمة ملموسة من جانب تشيكوسلوفاكيا في تعزيز الثقة والامن في أوروبا . وليس هناك مجال للشك في أن هذه الجهود ستوسع نطاقا إذا ما قام شركاؤنا الغربيون باتخاذ تدابير مماثلة أيضا . إن الثقة المتزايدة السائدة بين الدول تخلق امكانيات جديدة لتخفيض مستوى المجابهة العسكرية وتحقيق نزع السلاح . وفي هذا السياق ، يمكن لمؤتمر نزع السلاح في جنيف أن يقوم بدور هام ، لا بل بدور لا يستعاض عنه ، بالنظر إلى أنه يجمع ممثلين من جميع القارات والمجموعات الاقليمية . ولقد أسندت إلى هذا المؤتمر مهمة صياغة صكوك متعددة الاطراف ملزمة تعزز بلا جدال الاسس القانونية لعملية نزع السلاح وطابعها المتعدد الاطراف ، والتفاوض على تلك الصكوك . وإننا نود أن يتحول المؤتمر تدريجيا إلى محفل يتيح للدول كافة أن تشارك مشاركة نشطة وفعالة في حل المشاكل التي تؤثر في مصالحها الحيوية .

وإدراكا من لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو للضرورة الملحة والموضوعية لزيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح ، قامت اللجنة بصياغة مقترحات لهذه الغاية أثناء اجتماعها في براغ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . واننا لسعداء إذ نلاحظ الاهتمام المتزايد الذي تبديه الدول لمناقشات المؤتمر . وهذا الاهتمام يتجلى بوجه خاص في حقيقة أن اقتراحات الحكومات ووجهات نظرها أصبحت تعرض أكثر من ذي قبل ، أثناء دورات المؤتمر ، من جانب وزراء الخارجية وغيرهم من كبار الشخصيات السياسية . ونرى أن هذا الاتجاه الايجابي مفيد لأعمال المؤتمر القادمة .

بيد أن الحالة تقتضي أكثر من ذلك . إننا نقترح الاستعانة إلى حد أكبر بامكانيات المؤتمر ، وخاصة إمكانيات أجهزة عمله ، وتبسيط الاجراءات المتعلقة بانشائها . ونعتقد أن الدورات الاستثنائية للمؤتمر ، على مستوى وزراء الخارجية ، هذه الدورات التي تعطي المناقشات الدفع السياسي اللازم ، يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في حل أكثر المشاكل حدة .

لقد قام المؤتمر هذا العام ، مرة أخرى ، بعمل مفيد . لكن الصراحة تقتضي منا أن نقول إننا كنا نتأمل المزيد ، سواء فيما يتعلق بصياغة مشروع الاتفاقية المتعلقة بحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية ، أو ببحث مجمل المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي .

إن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية وازالتها مسألة ذات أولوية في نظرنا . ولا نخفي أننا نعلق آمالا كبيرة على تنفيذ القرارات التي وردت في الاعلان الختامي لمؤتمر باريس للدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٥ . فلقد أكد كل المشاركين ، على مستوى سياسي رفيع ، أنهم على استعداد لعقد اتفاقية عالمية تحظر إلى الابد أسلحة التدمير الشامل البربرية هذه ، وطلبوا أن تسوى بصورة عاجلة المسائل العالقة مع مشاركة جميع الدول المهمة بالامر . وعلى الرغم من أن الأعمال المتعلقة بمشروع الاتفاقية قد تكشفت وأنه تم تحقيق بعض التقدم في بحث الجوانب التقنية والقانونية ، شمة خلافات أساسية تتمثل بالنهج الواجب اتباعه في معالجة بعض المسائل الأساسية قد تعذر تذليلها في الدورة الحالية للمؤتمر . ولذا نطلب من جديد البرهان عن الارادة السياسية والمهارة لايجاد حلول مقبولة من جميع الاطراف . وإن نتائج الجولة الاخيرة من المحادثات السوفياتية - الامريكية حول الأسلحة الكيميائية لتبشر بالخير في هذا الشأن .

وستواصل تشيكوسلوفاكيا بذل جهود قوية للتوصل إلى عقد اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وازالتها . وإن موقفنا المبدئي في هذا الشأن وارد في الاعلان الذي أصدرته حكومة الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . ولقد أكدنا في هذا الاعلان أننا مستعدون لأن نصبح من أول البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية حالما يتم وضعها نهائيا ، وإننا نتخذ منذ الآن التدابير اللازمة لهذا الغرض على المستوى الداخلي .

وفي نهاية كانون الثاني/يناير الماضي ، أجرينا بنجاح عملية تجريبية وطنية للتحقق من عدم صنع أسلحة كيميائية في الصناعة الكيميائية المدنية . ودلت هذه التجربة على أن التحقق القائم على التدابير التي سبق الاتفاق عليها قابل مبدئيا

للتحقيق في الظروف الحالية لاقتصادنا . وهذا التحقق لا يعوق اعاقا أساسية عملية الانتاج ولا يحول دون الحفاظ على الاسرار التجارية . ولقد أعلننا المشتركين في مؤتمر نزع السلاح بنتائج هذه التجربة منذ شهر نيسان/ابريل .

واتخذنا أيضا تدابير قانونية تحد من تصدير أنواع معينة من المنتجات الكيميائية . واود أن أؤكد هنا أن هذه المبادرة لا تستهدف أبدا ممارسة التمييز ضد أي كان وإنما لا تعوق مواصلة التعاون المتعلق بتطوير الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية . إن هدفها الوحيد هو منع استخدام المنتجات الكيميائية المخصصة للمناعة المدنية في أغراض عسكرية . ونفترض أن الاتفاقية المقبلة ستسوي عدم انتشار الأسلحة الكيميائية بحيث لا يعود من المجدي اتخاذ تدابير جزئية من هذا النوع .

واستطيع أن أعلمكم اليوم بأن تشيكوسلوفاكيا تتخذ التدابير التالية من أجل التوصل بسرعة إلى حظر الأسلحة الكيميائية وإزالتها: أولا ، في إطار تبادل المعلومات المتعدد الأطراف فيما يتعلق بإعداد اتفاقية حظر وإزالة الأسلحة الكيميائية ، نصدر ، في شكل وثيقة رسمية من وثائق نزع السلاح ، جميع المعطيات الأساسية المتعلقة بإمكاناتنا الكيميائية التي تشمل بالمسألة . واود أن أؤكد من جديد أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لا تملك أية أسلحة كيميائية ولا توجد أي من هذه الأسلحة في أراضيها . وإن جميع الأعمال المخبرية والبحثية التي تجري في بلادنا تتناول على سبيل الحصر الحماية من آثار الأسلحة الكيميائية كما تتناول أهدافا سلمية .

ثانيا ، إننا على استعداد لاستقبال فريق من المفتشين الأجانب في إطار التحقق التجريبي الدولي من عدم صنع الأسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية المدنية . وسيجري هذا التحقق في المصنع الكيميائي الواقع في ميسك ، بالقرب من ليبرك ، التي جرت فيها قبل ذلك عملية التفتيش الوطنية . ونأمل أن تحدد في أقرب وقت ممكن المبادئ المتعلقة بالمرحلة الدولية من التحقق .

ثالثا ، ستعين تشيكوسلوفاكيا مختبرا خاصا مخصصا لتحليل العينات ولمراقبة الآثار السمية للمنتجات الكيميائية الجديدة ، وسيوضع هذا المختبر تحت تصرف أجهزة التحقق الخاصة بمعاهدة حظر وإزالة الأسلحة الكيميائية . وسيكون المختبر مجهزا لمعالجة جميع المنتجات ذات السمية العالية ، بما في ذلك المنتجات المدرجة في الجدول ١ .

إننا نأمل أن تكون هذه المحاكمة وما نبديه من روح الانفتاح وما نبذله من جهود ترمي إلى التوصل بسرعة إلى حلول وسط مقبولة من الجميع ، نأمل أن يكون كل ذلك حافزا للدول الأخرى لاتخاذ تدابير مماثلة .

وبهذه الروح نفسها ، نحن على استعداد للمساهمة في نجاح المؤتمر الدولي الذي سيعقد في كنبرا في أيلول/سبتمبر القادم .

ولا نزال على اقتناع بأن التدابير الجزئية والاقليمية يمكن كذلك أن تؤدي دورا هاما في الجهود الرامية إلى الحد من الأسلحة الكيميائية وحظرها وإزالتها . ولهذا السبب ، قدمت تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٨ سلسلة من المقترحات البناءة الهادفة إلى إيجاد منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى . وإذا ما لقيت هذه المقترحات رداً ايجابيا ، يمكننا أن نختبر في هذا الجزء الحساس من العالم بعض التدابير المقترحة في مشروع الاتفاقية ، بما في ذلك التحقق . ومن وجهة النظر هذه ، لا نزال نرى أن مبادرتنا لا تزال صالحة . إن إنشاء المنطقة المقترحة يمكن أن يسهم مساهمة جوهرية في تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا .

وأمام مؤتمر نزع السلاح في جنيف الآن مهمة أخرى كبيرة الأهمية يجب أن يحققها وهي الشروع في أقرب وقت ممكن في مناقشات جادة حول مسائل نزع السلاح النووي . إن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ممثلة في المؤتمر . وإننا نشعر بقلق كبير لأنه لم يتم التمكن حتى الآن من إنشاء هيئات عمل مختمة تعنى بمختلف المشاكل المتعلقة بنزع السلاح النووي . وإننا نشاطر بعض الدول رأيها في أن الوقت قد حان للقيام بمباحثات ثنائية ومتعددة الأطراف حول هذه المسألة ، محادثات يمكن أن تجري بصورة موازية وأن يكمل بعضها بعضا . وينبغي قطع شوط كبير إلى الأمام ، ولا سيما فيما يتعلق بالمحادثات المتعلقة بالحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . وليس هناك مجال للشك في أن التقدم الذي أحرزته المحادثات السوفياتية الأمريكية يخلق أيضا ظروفا مواتية لأعمال مؤتمر نزع السلاح . وسنقوم ، من ناحيتنا ، بكل ما في وسعنا من جهود لدعم هذا المشروع ، وهو ما أكدناه في الوثيقة المشتركة التي اعتمدها الدول الاشتراكية في حزيران/يونيه ١٩٨٧ والتي تحتوي على مقترحات تتعلق بالاحكام الأساسية لمعاهدة بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية .

ومن المناسب أيضا بحث هيكل آلية رقابة مقبلة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية . ويجب التأكيد في هذا الشأن على أهمية أعمال فريق الخبراء العلميين والدروس المستخلصة من التجارب الدولية لتبادل البيانات السيزمية . وبهذه الروح ، نحيد فكرة توسيع ولاية الفريق أو حتى إنشاء فريق مخصص من العلميين يكلف ببحث اللجوء إلى تدابير تحقق أخرى مثل مراقبة الإشعاع الجوي والمراقبة بالتتابع الإطناعية أو بمختلف طرق التفتيش الموضعي .

وللحصول على نتائج ملموسة فيما يتعلق بمسألة تجارب الأسلحة النووية وتحقيق تقدم جديد في اعداد نظام رقابة ، من الضروري ، مع ذلك ، أن يُنشا داخل المؤتمر لجنة مخصصة مناسبة . ولهذا الغرض ، قدّمنا منذ عام اقتراح حل وسط يحدد ولاية مشمل هذه اللجنة . وعلى الرغم من أن رد فعل معظم الوفود كان ردّاً ايجابيا على هذا الموضوع منذ أن قدّم هذا الاقتراح بصورة رسمية في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، نلاحظ مع الاسف إنه لم يكن من الممكن حتى الآن التوصل إلى توافق في الآراء . إن تشيكوسلوفاكيا مستعدة لمواصلة الاشتراك بنشاط في المشاورات الجارية حالياً بشأن هذه المسألة داخل المؤتمر .

إننا نرى أن من بين الوسائل التي تضع بسرعة حدّاً لتجارب الأسلحة النووية توسيع نطاق معاهدة مومكو لعام ١٩٦٣ التي تحظر تجارب الأسلحة النووية في ثلاث بيئات لكي يشمل نطاقها أيضاً التجارب الجوفية . وإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر خاص لبحث هذه المسألة . ويمكن لمؤتمر جنيف أيضاً أن يطلع بدور في تنفيذ هذه المبادرة ، نظراً إلى أنه يشكّل محفلاً مناسباً لبحث مسألة توسيع نطاق تدابير التحقق المتمثلة بالمعاهدة السالفة الذكر .

وتعمل تشيكوسلوفاكيا بنشاط ، في الوقت ذاته ، على اعداد تدابير تحول دون نشر جميع أنواع الأسلحة في الفضاء . ونرى أن اقتراح الاتحاد السوفياتي الهادف إلى إنشاء جهاز تفتيش لمراقبة الاجسام الفضائية والتحقق من عدم حملها للأسلحة الهجومية هو اقتراح مهم . وفي حالة كهذه ، سنكون على استعداد للسماح بالتحقق من جميع المعدات التقنية التشيكوسلوفاكية المطلقة في الفضاء في إطار برنامج إنتركوسموس . ونحن على استعداد كذلك لأن نبث المقترحات البتاءة التي تقدمت بها دول أخرى والتي تستهدف تدابير كفيلة بزيادة الثقة والشفافية ازاء الأنشطة الفضائية . ويمكن أن تملح هذه التدابير كضمانات ضد توسيع سباق التسلّح في الفضاء .

ولا نزال مستعدين للمساهمة في حل المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وحل المشاكل الأخرى الملحة التي يشير بها نزع السلاح . ونحن على اقتناع ، بوجه خاص ، بأن دور الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح يمكن تعزيزه تعزيزاً كبيراً بحظر الأسلحة الإشعاعية وبمنح ضمانات أمنية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية وباعتماد برنامج شامل لنزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، إن تحقيق تقدم في أي قطاع من قطاعات نزع السلاح يمثل مساهمة ذات شأن في حماية البيئة . وفي هذا الشأن ، اعتمدت تشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول الأطراف في معاهدة وارسو موقفاً مبدئياً معروفاً في الوثيقة المعنونة "نتائج سباق التسلّح والجوانب الأخرى للأمن الأيكولوجي" ، التي اعتمدت في دورة السنة الماضية التي عقدتها اللجنة السياسية الإستشارية لمعاهدة وارسو .

إن العصر الذي نعيش فيه يقتضي منا جميعاً القيام بأعمال حازمة ولملموسة للحفاظ على القيم العالمية . ويعتبر نزع السلاح شرطاً أساسياً للتنمية السلمية والمثمرة لجميع شعوب العالم ولتسوية المشاكل العالمية التي بلغت مرحلة النضج . والموارد التي يتم الإفراج عنها نتيجة لنزع السلاح ينبغي تكريسها قبل كل شيء للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وفي هذا الصدد ، نجد أنفسنا منذ الآن أمام مهمة حاسمة هي تحويل جزء من الإنتاج العسكري إلى المجال المدني . وإن مؤتمر نزع السلاح ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة ، يمكنهما في المستقبل تقديم مساعدة كبرى لهذا الغرض .

وأود في ختام كلمتي أن أعرب عن اقتناعي بأنه بغض الإرادة السياسية اللازمة في هذا المنعطف من تطوّر المجتمع ، سنتوصل ، إذا وحدنا جهودنا ، إلى عقد اتفاقات ملموسة . ونأمل أن يسود الفكر السياسي الجديد والواقعية وبُعد الرؤيا وأن تتقدم قضية نزع السلاح على جميع الأصعدة . وأود أن أتمنى للجميع الكثير من الحيوية والمثابرة والنجاح . وأستطيع أن أؤكد لكم أننا مستعدون للمشاركة مشاركة نشطة وبنّاءة في جهود بناء السلام هذه التي ستستفيد منها الأجيال الحالية والقادمة .

الرئيسي: أشكر سيادة وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا على بيانه الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ، السفير العربي .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالانكليزية): يسرني جداً ، السيد الرئيس ، أن أراكم تراسون هذا المحفل الجليل ، لأن بلدينا تربطهما علاقات أخوية وشيقة جداً فحسب ، وإنما أيضاً ، وعلى الأخص ، لما تتمتعون به من مزايا شخصية تحظى بالتقدير العالي . وإن خبرتكم الواسعة في الدبلوماسية تجعلنا على ثقة بأنكم ستقودون مركبنا إلى شاطئ السلامة في شهر آب/أغسطس هذا ، وهو شهر حاسم جداً للخروج باستنتاجات من كل الأعمال التي قمنا بها في الأشهر الماضية . وأود أيضاً أن أشير إلى الأسهم الكبير الذي قدمه السفير بيارت ، سفير منغوليا ، الذي وفي على نحو فائق بمسؤولياته كرئيس لمؤتمر نزع السلاح لشهر تموز/يوليه . وأود أيضاً أن أعرب للسفير غارسيا روبليس عن رضا وفدي وإمتنانه لما أبداه من دعم مستمر وحماس بلا حدود لقضية نزع السلاح وإدارته أعمالنا باقتدار خلال فترة رئاسته . وإنني أتمنى له شفاء سريعاً . ومنذ أن تحدثت للمرة الأخيرة ، غادرنا أربعة زملاء هم السفير يوري نازركين ، مقرر الاتحاد السوفياتي ، والسفير ماريو كامبورا ، سفير الأرجنتين ، والسفير ماريو بوليبيزيه ، سفير إيطاليا ، والسفير نيهال رودريكو ، سفير مري لانكا . أما السفير فان تشايك ، سفير هولندا ، فإنه على وشك الرحيل . وإن وفدي ليعرب لهم عن امتنانه لإسهامهم إسهاماً ثميناً في أعمالنا . إننا نوجه اليهم تمنياتنا بالنجاح في وظائفهم

الجديدة . ومن ناحية أخرى ، يسر مصر بوجه خاص أن ترحب بالسيد باتسانوف من الاتحاد السوفياتي وبالسفير أوغادا ، سفير كينيا والسفير راسابوترام ، سفير سري لانكا . وقبل أن اتناول الموضوع الذي سأتحدث فيه اليوم ، أود أيضا أن أوجه تحية إلى وزير الخارجية التشيكوسلوفاكي الذي انتهى للتو من إلقاء كلمة في غاية الأهمية .

تحتل مسألة الأسلحة الكيميائية رتبة عالية في قائمة أولويات مؤتمر نزع السلاح . وسأركز معظم ملاحظاتي اليوم على هذا الموضوع . وأود أولاً أن أنوه بالجهود التي بذلها بلا كلل رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، السفير بيير مورييل ، وأن أشكر أيضا أعضاء وفده وكذلك السيد عبد القادر بن اسماعيل ومعاونيه لعملهم الدقيق المتقني . ولا يسعني كذلك إلا أن أشكر رؤساء أفرقة العمل الخمسة التي كُلفت بإعداد إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

إن الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح التي أعقبت مؤتمر باريس توشك على الإنتهاء . ففي باريس ، قامت ١٤٩ دولة ، بما في ذلك الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، بمناشدة مؤتمر نزع السلاح في جنيف "أن يضاعف جهوده ، على نحو ملّح ، للإسراع في إيجاد حل للمشاكل الباقية ولعقد معاهدة في أقرب وقت ممكن" . بيد أننا لم نحقق حتى الآن تقدماً حاسماً نحو عقد معاهدة شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية . إن مصر تعترف بأنه تم إحراز تقدم كبير غير أننا ندرك أنه لا يزال يتعين القيام بالشئ الكثير . وهناك عدد كبير من أوجه الخلاف الباقية التي لا تقتصر على التحسينات الصياغية ، كما أتاحت الفرصة مرارا لوفدي للإشارة إلى ذلك . وأود اليوم أن أعرض على هذا المحفل محصلة الدورة الحالية كما يراها وفدي .

والنقطة الأولى التي سأشيرها تتناول العلاقة بين إتفاقية الأسلحة الكيميائية والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة . وكما سبق أن قلنا هنا ، نعتقد ، أن إتفاقية الأسلحة الكيميائية ينبغي ، وفقاً للقواعد العامة للقانون الدولي ، أن ترجع على أي اتفاق دولي قائم حول نفس الموضوع حالما تدخل حيز النفاذ . ويرى وفدي أنه إذا ما تم نقل "الحقوق" المعلنة من جانب واحد بموجب أحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، ومن ثم إذا تم تخليد هذه الحقوق ، إن جاز القول ، في إتفاقية شاملة حول الأسلحة الكيميائية ، فإننا لا نكون قد قمنا بأداء مهمتنا . فينبغي التصدي لمثل هذه المحاولات بغية اعداد إتفاقية واحدة قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي وذات فعالية معززة . وإن الاختلاف في وجهات النظر حول هذه المسألة يبين بوضوح ، في رأي وفدي ، أن المشكلة ليست مشكلة قانونية وإنما سياسية . وبالنظر إلى طبيعة المواقف السائدة ، فقد تعذر حتى الآن التوصل إلى حل وسط مقبول . ويبدو من المناسب أن يُقترح على الوفود المعنية أن تجري مشاورات جديدة في هذا الشأن .

وفيما يتعلق بالتحفظات ، يرى وفدي أنه لا ينبغي ابداء أي تحفظ على الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . غير أنه إذا كان الآخرون لا يؤيدون جميعهم وجهة النظر هذه ، فإن وفدي يرى أن التحفظات ينبغي ألا تتناول إلا أحكاما معينة وأن تكون متفقة مع نطاق تطبيق الاتفاقية وأهدافها وألا تبتعد عن هذا النطاق وهذه الأهداف . وفيما يتعلق بمسألة "العقوبات" الهامة ، قامت اللجنة المختصة هذه السنة ببحث هذه النقطة في إطار فريقها العامل المعني بالمسائل القانونية والسياسية . ولقد أظهرت المناقشات بوضوح أن الأمر يتعلق بمسألة سياسية بالغة الدقة ، مسألة يجب مواصلة بحثها للإحاطة على نحو أفضل بما تنطوي عليه من أمور ولمحاولة إيجاد الحلول المناسبة . وتحبذ مصر ، من ناحيتها ، أن تكون هناك أحكام تنص على تدابير محددة تطبق في حال قيام أي دولة (عضو أو غير عضو) بخرق أحكام الاتفاقية . ونود كذلك الحصول على ضمانات بأن هذه العقوبات ستطبق فعليا ، دون تمييز أو تأخير . وفي رأينا أنه ينبغي ألا يُنظر إلى العقوبات على أنها مجرد أداة تستهدف العقاب . فغسي تقديرنا أن اللجوء إلى العقوبات يندرج في إطار نهج عام يمكن أن يتيح للدول عناصر أمن لا غنى عنها .

وفيما يتعلق بالأمن ، فينبغي إقامة تمييز واضح بين الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية . إن طبيعة الأسلحة الكيميائية ونتائج استخدامها أضيق نطاقا ، ولا ينبغي للمجتمع الدولي ، في رأينا ، أن يقتصر على الضمانات السلبية ، كما كان الحال فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار عندما اعتمد قرار مجلس الأمن ٢٥٥ في عام ١٩٦٨ . إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تتطلع إلى أكثر من ذلك . وإن الضمانات الإيجابية ذات المصادقية هي التي ينبغي أن تكون الهدف النهائي .

وهناك جزء حاسم آخر من الاتفاقية لم يعالج هذه السنة وهو مسألة "الولاية القضائية والرقابة" . وقد بدأ بحثها للتو وإننا نعتقد أنها ينبغي أن تكون موضوع أحكام ذات صلة في الاتفاقية . وهناك مجال آخر تتابعه مصر عن كثب هو مجال التفاوض على الجوانب التنظيمية . إن المجلس التنفيذي ، الذي سيكون الجهاز السياسي الرئيسي للمنظمة الدولية ، يتسم بأهمية كبيرة . ولا يعني إلا أن أشكر مرة أخرى رئيس اللجنة المختصة لما بذله من جهود من أجل إجراء مشاورات حول هذه النقطة الهامة جدا . إن مسألة المجلس التنفيذي تبقى إحدى أهم المسائل في نظر معظم أعضاء المؤتمر . وإننا نعتقد أن حجم هذا الجهاز ينبغي تحديده استنادا إلى المقتضيات الوظيفية ، أي إلى امكانية عقد الاجتماعات بسرعة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب . وفيما يتعلق بالتصويت داخل المجلس التنفيذي ، فإننا نرى تطبيق قاعدة الإجماع عندما يتعلق الأمر بقضايا الأساس . غير أننا ندرك أنه لن يكون هناك إجماع على الدوام . ولذلك ينبغي أن ننص على قاعدة أخرى كي نحول دون شلل المجلس

التنفيذي . فينبغي إمعان النظر في هذه النقطة . وإننا ندرى حالياً بكثير من العناية مختلف الأفكار والمقترحات المتعلقة بتكوين هذا الجهاز . غير أنني أود أن أعرض بعض الأفكار التي تساور وفدي حول هذه المسألة . إن وفدي يرى أن لجميع الدول الأعضاء في الاتفاقية الحق في أن تكون أعضاء في المجلس التنفيذي . ونرى كذلك أن المعيار الأساسي ينبغي أن يكون التوزيع الجغرافي المنصف . وعلاوة على ذلك ، لا نؤيد فكرة إنشاء مقاعد دائمة في المجلس .

أما مسألة "التحقق" ، فهي مسألة أخرى تسترعي النظر بوجه خاص . إننا نشاطر الوفود العديدة الآراء التي أعربت عنها والقاتلة بأننا بحاجة إلى اتفاقية لها مصداقية ويمكن التحقق منها دون وجود أي مجال للتلمس من ذلك . فمن الأمور الأساسية جداً ، بالتالي ، أن تتضمن الاتفاقية أحكاماً فعّالة بشأن التحقق . غير أنه ينبغي عدم إساءة استخدام تلك الأحكام . وينبغي ألا يتم تشويه هذه الأحكام أو مطّأها لدرجة تهديد الأمن الوطني للدول الأطراف . وإننا نميل إلى الاعتقاد بأن عدم إساءة استخدام هذا الأسلوب لا يقل أهمية عن مفهوم التحقق في حد ذاته . ولذلك فإننا نحسب إدراج أحكام مفصلة تتعلق بإجراء التحقق ، ولا سيما في حالة الأحكام المتعلقة بـ "عمليات التفتيش بالتحدي" .

إننا نتابع عن كثب الأعمال المتعلقة بالسرية وبالمبادئ التي تنظم عمليات التفتيش . ونعتقد أنه تم تحقيق بعض التقدم في هذا الشأن .

وأود الآن أن أتحدث عن مسألة أخرى هي مؤتمر كانبيرا . لقد اتملت الحكومة الأسترالية بحكومتي وأود أن أعرب عن إرتياحي لنتيجة هذه الاتصالات . وفي رأيي أن المؤتمر ينبغي ألا يهدف إلى إنشاء آلية موازية للآلية القائمة هنا في جنيف ، ولا إلى معالجة مسألة ما يسمى بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية أو أي تدبير مؤقت لهذا الغرض . ذلك هو ما لا ينبغي أن يفعله المؤتمر . إننا نأمل أن يتبنى المؤتمر هدف حظر الأسلحة الكيميائية حظراً كاملاً وتعزيز تنمية الصناعة الكيميائية والتعاون الدولي في الأغراض السلمية في هذا الميدان . وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن مصر ترى أن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية هو الهدف الذي ينبغي أن نسعى إليه . فلا ينبغي أن نقبل أية محاولة للتوصل إلى تدابير مؤقتة تتعلق بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية . فالحظر أصبح ، في نظرنا ، قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي وينبغي ، بالتالي ، التقيد به تقيداً دقيقاً .

وانتقل الآن إلى مسألة أخرى تحتل أولوية عالية في نظر عدد كبير من الوفود في هذا المؤتمر وهي ولاية اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . إنكم تذكرون أنه بعد

مؤتمر باريس ، وبسبب الارادة السياسية القوية التي أعرب عنها في البيان الختامي ، وهو البيان الذي "أكدت فيه الدول المشتركة علنيا تعهدا بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية" ، سعي إلى تعديل ولاية اللجنة لكي يشار فيها إلى حظر الاستخدام . ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق آراء بشأن هذا التعديل . وإن أسباب عدم وجود اتفاق آراء غير واردة في أي مكان من المحاضر . وأود أن أقول إنه يصعب على وفدي أن يفهم هذا الأمر . ولهذا السبب فإنه يطلب مرة أخرى بحث هذه المسألة . إننا نأمل أن تتمكنوا ، السيد الرئيس ، من إيجاد حل لهذا الوضع قبل نهاية دورة ١٩٨٩ . ونأمل بإخلاص كبير أن تستأنف اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية أعمالها في عام ١٩٩٠ بمقتضى ولاية جديدة تعكس درجة الارادة وحالة الاستعداد اللتين ستعرفهما في ذلك التاريخ .

إننا نقترح من الايام الاخيرة لهذه الدورة ، وبما أن الوضع الحالي ليس بالوضع السهل ، يتوجب علينا أن نعمل ما في وسعنا ، خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ، لمحاولة معرفة ما أفلتناه من أيدينا خلال دورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ .

ستستضيف جنيف في عام ١٩٩٠ ، مرة أخرى ، مؤتمرا دوليا لبحث معاهدة عدم الانتشار . وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، ستعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الرابع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار دورتها الثانية . إن مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ١٩٩٠ ، كما نعلم جميعا ، مؤتمر بالغ الأهمية . ويتوجب علينا أن نقرر في العام المقبل ما إذا كان عام ١٩٩٥ لن يكون إلا امتدادا لهذا الاستعراض أو ما إذا كان سيكون مناسبة لمؤتمر استعراض جديد . ويجب كذلك أن نقرر في غضون ست سنوات مدة معاهدة عدم الانتشار فيما بعد عام ١٩٩٥ ومدى ملاءمة إجراء تعديل على هذا المك . وفي الوقت الحاضر ، حطمت معاهدة عدم الانتشار جميع الأرقام القياسية من حيث الانضمام إليها بوصفها معاهدة لنزع السلاح: فقد انضمت ١٣٩ دولة إلى هذا المك القانوني الهام . وترى مصر أن النظام الذي تقيمه معاهدة عدم الانتشار ، في شكله الحالي ، يوفر مزايا كبيرة جدا . غير أنه ينطوي أيضا على بعض الثغرات الخطيرة التي يجب دراستها وإزالتها . ولقد بحث وفدي بعضها في نيويورك خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية في أيار/مايو الماضي . وباختصار ، تبقى معاهدة عدم الانتشار مكملاً ذا طابع تمييزي وغير عالمي بدرجة كافية في نظر وفدي . فالدول الحائزة للأسلحة النووية ، والتي تقع على عاتقها مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والامن الدوليين ، لم تحترم احتراماً كاملاً التعهدات المتوجبة عليها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار . وعلى الرغم من أهمية المساهمة التي قدمتها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، فإن الجهود لا تزال متواضعة ، وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار الزمن الذي انقضى منذ ٥ آذار/مارس ١٩٧٠ ، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه معاهدة عدم الانتشار سارية المفعول . ويجب عدم الاكتفاء بذلك . وهناك

مسألة متشكل تهديدا خطيرا ، كما كان الحال في مؤتمرات الاستعراض الاخيرة ، وهي مسألة إبرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية . فقد استمرت هذه التجارب دون انقطاع حتى اليوم . فذكر تقرير لجنة بالمه ، الذي نشر في نيسان/ابريل ١٩٨٩ بعنوان "A World at Peace" أن أربعة بلدان هي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا والصين أجرت ، في عام ١٩٨٨ وحده ، ما مجموعه ٤٠ تجربة نووية . وهذا لا يعني إلا شيئا واحدا هو أن التجارب أساسية لسياسة الردع النووي ولمواصلة سباق التسلح المتطور . وبينما تعتبر تجارب الأسلحة النووية ، في نظرنا ، منافية لهدف معاهدة عدم الانتشار ، نستطيع أن نؤكد كل التأكيد أن معاهدة الحظر الكامل للتجارب ستعزز بلا جدال نظام عدم الانتشار .

وهناك مسألة أخرى لا تعالجها اتفاقية عدم الانتشار وهي مسألة الضمانات الامنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد خطر الأسلحة النووية . وهذا الموضوع يبحثه مؤتمر نزع السلاح ولكن من المؤسف أن المؤتمر لم يحقق بشانه تقدما حتى الآن . إن قرار مجلس الأمن ٢٥٥ ، المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٨ والذي اعتمد قبل افتتاح التوقيع على معاهدة عدم الانتشار بعدة أيام ، له حدوده الذاتية كما سبق أن أكد وفدي مرارا . ولم تصدر سوى ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية وأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بيانات من جانب واحد وهذه البيانات تبقى ، في رأي وفدي ، مخففة ومشروطة ومحدودة . ويتعلق الامر هنا أيضا بميدان يشير قلقا بالغاً لدى مجموعة ضخمة من البلدان ويتعين فيه بذل جهود جماعية لإيجاد نظام لعدم الانتشار أكثر استقرارا وأكثر مصداقية وأكثر ديمومة .

وسيقوم وفدي خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض الرابع بعرض هذه النقاط وتفصيلها .

الرئيسي: أود أن أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ، السيد كالديرون .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): أود قبل كل شيء أن أرحب بسعادة وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ، السيد يارومير يوهانيش ، الذي اتمننا للتو إلى كلمته بكثير من الاهتمام والتعاطف . ولقد طلبت أن أتحث هذا الصباح لادلي ، باسم مجموعة الـ ٢١ ، ببيان حول مؤتمر كانبرا . وماتلو البيان بالانكليزية نظرا لانه صيغ بهذه اللغة . .

تابع المتحدث بالانكليزية

"إن مجموعة الـ ٢١ تدعم بقوة المفاوضات الجارية حاليا في مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل في أقرب فرصة لعقد اتفاقية متعددة الاطراف للحظر الكامل والفعال لامتداد وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، وتشارك مشاركة نشطة في تلك المفاوضات . وتدين مجموعة الـ ٢١ بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية وتؤكد من جديد التزامها بالحظر الشامل والقريب بوصفه الحل الفعال الوحيد وغير التمييزي إزاء التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية . إن هذا التهديد ، الذي ازداد خطورة بسبب الاحداث الاخيرة ، لا يمكن استبعاده بتدابير عدم الانتشار ، بل فقط بالازالة الكاملة للأسلحة الكيميائية .

إن المؤتمر المشترك بين الحكومات والصناعة لمناهضة الأسلحة الكيميائية ، الذي سيعقد في كانبرا من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، يجب ألا يسعى إلى وضع نهج يحل محل المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية داخل مؤتمر نزع السلاح ، أو يكون موازيا لها . إن تصورات مجموعة الـ ٢١ إزاء استصواب مؤتمر كانبرا وجدواه وأهدافه وهيكله يجب أن تكون مفهومة بوضوح وأن تؤخذ في الاعتبار بحيث لا تكون نتائج هذا المؤتمر منافية للمفاوضات الجارية في جنيف .

إن مجموعة الـ ٢١ تعارض بشدة كل إجراء تقييدي يمكن أن يعوق تطور الصناعة الكيميائية ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي في الأغراض السلمية في هذا الميدان .

وتأمل مجموعة الـ ٢١ من مؤتمر كانبرا أن يقر بدون غموض هدف الحظر الشامل والقريب للأسلحة الكيميائية وأن يدعم المفاوضات الجارية حاليا لهذا الغرض داخل مؤتمر نزع السلاح " .

تابع المتحدث كلامه بالاسبانية

لقد طلبت إلى الأمين العام ، السفير كوماتينا أن يوزع هذا النص كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر .

الرئيسي: أشكر ممثل بيرو على بيانه . واعتقد أن ممثل استراليا يرغب في الكلام فاعطيه الكلمة .

السيد ربي (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أجيب بإيجاز على البيان الذي أدلى به ممثل بيرو للتو باسم مجموعة الـ (٢١) . فأود باسم حكومتي أن أؤكد لأعضاء مجموعة الـ (٢١) أن المؤتمر المشترك بين الحكومات والصناعة لمناهضة الأسلحة الكيميائية ، الذي سيعقد في كانبرا من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ، سيدعم مفاوضات مؤتمر نزع السلاح الخمسة لوضع اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية ، مركّزا لهذا الغرض على تدابير تتيح توقيع هذه الاتفاقية وتطبيقها .

إن مؤتمر كانبرا مضمّن بشكل يشجع المناقشات التي تدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وهو لا يعمى إلى أي هدف آخر ، كما أكد على ذلك السناتور ايفانز ، وزير الخارجية والتجارة الاسترالي في ١٢ حزيران/يونيه في كلمته في مؤتمر نزع السلاح . ولقد أجرت الحكومة الاسترالية مشاورات مطولة مع عدد كبير من البلدان قبل تحديد الشكل النهائي للمؤتمر . وإن الهيكل الذي تم الأخذ به في النهاية يعكس بالتالي ما دار من مناقشات .

وترى استراليا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ستكون اتفاقية أفضل وستعمل على نحو أكثر فعالية نتيجة للمساهمة التي يمكن أن تقدمها لها الصناعة . وإننا ندرك أن دور الصناعة يكمن ، بل يجب أن يكمن ، في تقديم النصائح إلى الحكومات ، التي يعود إليها بطبيعة الحال أمر عقد الاتفاقات الدولية . وتفتبط استراليا سلفها بقبول عدد كبير من البلدان دعوتنا للاشتراك مشاركة ببناءة في مؤتمرنا .

الرئيسي: أشكر السفير ربي على بيانه . لم يعد هناك متحدثون على قائمتي . هل هناك وفود ترغب في الكلام؟ أعتقد أنه ليس هناك وفود .

أود الآن أن أنتقل إلى مسائل أخرى . أقترح أن نبحث تقرير اللجنة الخمسة للأسلحة الاشعاعية المنشور تحت الرمز CD/946 ، لاعتماده . فإذا لم تكن هناك اعتراضات ، أعتبر أن المؤتمر قد اعتمد هذا التقرير .
وقد تقرر ذلك .

أطرح الآن على المؤتمر التوصية الواردة في الفقرة ١٢ من التقرير المؤقت لفريق الخبراء العلميين المخصص لبحث التدابير التعاونية الدولية لكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية ، الذي نشر في الوثيقة CD/944 ، وهي الفقرة التي تتعلق بموعود الدورة القادمة للفريق التي ستعقد من ١٩ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ في جنيف ، وذلك ليتخذ المؤتمر قرارا بشأنها . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد هذه التوصية .
وقد تقرر ذلك .

وأود أن أعلم المؤتمر أن الأمانة وزعت اليوم نص الوثيقة CD/WP.374 ، بالانكليزية ، وهي تتعلق بالفقرات الموضوعية الخامسة بالبند ١ من جدول أعمال المؤتمر . وستتاح هذه الوثيقة بالملفات الرسمية الأخرى اليوم أو غدا في الخزائن المخصصة للوفود .

ويجب أن أعلمكم أيضا أن المشاورات غير الرسمية المتعلقة بتقرير اللجنة المخصصة بشأن البند ٥ من جدول الأعمال "منع سباق التسلح في الفضاء" لم تغض إلى اتفاق بعد . وبالتالي ، تلغى جلسة اللجنة المخصصة التي كانت مقررة لبعض ظهر هذا اليوم .

وينص الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر وأجهزته الفرعية في الأسبوع القادم على الاجتماع القادم للجنة المخصصة . وآمل أن تكون المشاورات غير الرسمية الجارية مثمرة وأن يعتمد تقرير اللجنة المخصصة دون إبطاء .

وأود كذلك أن أعلمكم أن المشاورات غير الرسمية التي يمكن أن تشارك فيها جميع الوفود فيما يتعلق بالفقرات الموضوعية حول البنود ٢ و ٣ و ٧ من جدول الأعمال ستبدأ اليوم بعد الجلسة العامة مباشرة ، في القاعة الأولى .

وقد طلبت إلى الأمانة أن تعمم اليوم بالذات جدول اجتماعات المؤتمر وأجهزته الفرعية للأسبوع القادم . وبما أننا نقترّب من نهاية أعمالنا ، فإن الجدول الزمني إرشادي لا أكثر . وأود أن أؤكد أنه ينص على مشاورات غير رسمية في يوم الاثنين ٢١ آب/أغسطس بشأن الفقرات الموضوعية المتعلقة بالبند ١ من جدول الأعمال . وآمل أن تنتهي المشاورات المتعلقة بالبنود الأخرى من جدول الأعمال كي يتسنى لنا بدء بحث البند ١ . وعلى أي حال ، من المفهوم أن المشاورات المتعلقة بهذا البند متلّية انتهاء القراءة الأولى للفقرات الموضوعية المتعلقة بالبنود ٢ و ٣ و ٧ من جدول الأعمال . ومن المقرر أيضاً عقد اجتماع للجنة المخصصة بشأن البند ٥ يوم الأربعاء ٢٣ آب/أغسطس الساعة ١٥/٠٠ . وآمل أن تعتمد اللجنة المخصصة في ذلك اليوم تقريرها إلى الجلسة العامة . وإذا لم تكن هناك اعتراضات ، سأعتبر أن المؤتمر قد أقر هذا الجدول الزمني .
وقد تقرر ذلك .

لم تبق هناك مسائل يجب بحثها ولذلك صأرفع الجلسة . ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء في ٢٢ آب/أغسطس ، الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥